وشهدت الفترة ما بين ١٩١٩ـ١٩٢٦ ازديادا كبيرا في عدد الاجراء اليهود مقارنة بازدياد عددهم من العرب وذلك بسبب موجات الهجرة المتتالية خلال تلك الفترة . ففي عام ١٩١٩ كانت نسبة الاجراء اليهود الى العرب ١٦٪ ، وفي عام ١٩٢٣ ارتفعت الى ٣٣٪ وبلغت ٤٥٪ في عام ١٩٢٦ .

وعلى الصعيد الجغرافي ايضا كان التمايز واضحا بين القطاعين العربي واليهودي اذ يوجد اغلب الاجراء من العرب في المناطق الريفية في حين استوطن الاجراء من اليهود المدن وضواحيها مع العلم ان المدن كانت تستوعب مالا يقل عن ٣٥٪ من السكان العرب.

ويشير توزيع العمال حسب القطاعات الصناعية الى وجود ما يربو على ٤٠٪ من عمال الصناعة في قطاع التبغ والمستخرجات الكيماوية في حين تستحوذ المواد الاستهلاكية من منسوجات والبسة وادوات زينة ومأكولات على نصف مجمل الصناعات وهي تستوعب ٤٣٪ من مجمل العاملين فيها. وبقيت الصناعات الحديثة في فرعي المعادن والكهرباء ضعيفة لا تمثل سوى ٩,٥٪ من مجمل المؤسسات الصناعية وتشغل النسبة نفسها من مجموع عمال الصناعة.

وقد استأثرت المدن الكبرى في فلسطين ـ القدس وحيفا وتل ابيب ـ والمنطقة الشمالية بالجانب الاكبر من مجمل المؤسسات الصناعية (٨٨٪) واستوعبت ٧٦٪ من مجمل العاملين فيها.

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الرقمية الكافية، الا ان انخراط الريف الفلسطيني المتزايد في السوق الرأسمالية كان يحث على ازدياد نسبة الاجراء بين عمال الصناعة فازدياد بيع الفلاحين لاراضيهم نتيجة جملة من الاسباب: ارتفاع الضرائب،هبوط اسعار المنتجات الزراعية تضخم عدد سكان الريف وتناقص مساحة الاراضي التي يمتلكها الافراد، وارتفاع ايجار الارض باضطراد وعدم حدوث اية تطورات بعد انتفاضة ١٩٢٩ للحد من عمل المالكين الصغار كعمال وفعلة عند الغير لتحصيل كامل معيشتهم كلها امور تشير الى استمرار ازدياد نسبة الاجراء في الزراعة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٣٠ـ١٩٤٨.

كما ان التطورات الحاصلة سواء على الصعيد الصناعي ام على صعيد الوظائف الحكومية تدعو ايضا الى افتراض زيادة معدلات العمل المأجور في